الاقتصاد في الاعتقاد

تأليف

حجة الإسلام

الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي

الطوسي

ضبطه وقدم له

موفق فوزي الجبر

الاقتصاد في الاعتقاد

تأليف

حجة الإسلام

الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي

الطوسي

ضبطه وقدم له

موفق فوزي الجبر

الدعوى السابعة

ندعي أن بعثة الأنبياء جائزة وليس بمحال ولا واجب

وقالت المعتزلة: إنه واجب وقد سبق وجه الرد عليهم.

وقالت البراهمة: إنه محال وبرهان الجواز أنه مهما قام الدليل على أن الله تعالى متكلم وقام الدليل على أنه قادر لا يعجز على أن يدل على كلام النفس بخلق ألفاظ وأصوات ورقوم أو غيرها من الدلالات وقد قام دليل على جواز إرسال الرسل فإنا لسنا نعني به إلا أن يقوم بذات الله تعالى خبر عن الأمر النافع في الآخرة والأمر الضار بحكم إجراء العادة ويصدر منه فعل هو دلالة الشخص على ذلك الخبر وعلى أمره بتبليغ الخبر ويصد منه فعل خارق للعادة مقروناً بدعوى ذلك الشخص الرسالة فليس شيء من ذلك محالا لذاته فإنه يرجع إلى الكلام النفس وإلى اختراع ما هو دلالة على الكلام وما هو مصدق للرسول وإن حكم باستحالة ذلك من حيث الاستقباح والاستحسان فقد استأصلنا هذا الأصل في حق الله تعالى ثم لا يمكن أن يدعى قبح إرسال الرسول على قانون الاستقباح.

فالمعتزلة مع المصير إلى ذلك لم يستقبحوا هذا فليس إدراك قبحه ولا إدراك امتناعه في ذاته ضرورياً فلابد من ذكر سببه وغاية ما هو به ثلاث شبه.

الأولى: قولهم انه لو بعث النبي بما تقتضيه العقول ففي العقول غنية عنه وبعثه الرسول عبث وذلك على الله محال وإن بعث بما يخالف العقول استحال التصديق والقبول.

الثانية: أنه يستحيل البعث لأنه يستحيل تعريف صدقه لأن الله تعالى لو شافه الخلق بتصديقه وكلمهم جهاراً فلا حاجة إلى رسول وإن لم يشافه به فغايته الدلالة على صدقه بفعل خارق للعادة ولا يتميز ذلك عن السحر والطلسمات وعجائب الخواص وهي خارقة للعادات عند من لا يعرفها وإذا استويا في خرق العادة لم يؤمن ذلك فلا يحصل العلم بالتصديق.

الثالثة: أنه إن عرف تميزها عن السحر والطلسمات والتخيلات فمن أين يعرف الصدق ولعل الله تعالى أراد إضلالنا وإغواءنا بتصديقه ولعل كل ما قال النبي أنه مسعد فهو مشق وكلما قال مشق فهو مسعد ولكن الله أراد أن يسوقنا إلى الهلاك ويغوينا قول الرسول فان الإضلال والإغواء غير محال على الله تعالى عندكم إذ العقل لا يحسن ولا يقبح وهذه أقوى شبهة ينبغي ألا يجادل بها المعتزلي عند رومه إلزام القول بتقبيح العقل إذا يقول إن لم يكن الإغواء قبيحاً فلا يعرف صدق الرسل قط ولا يعلم أنه ليس باضلال والجواب أن نقول:

أما الشبهة الأولى فضعيفة فان النبي ﷺ يرد مخبراً بما لا تشتغل العقول بمعرفته ولكن يستقبل بفهمه إذا عرف فان العقل لا يرشد إلى النافع والضار من الأعمال والأقوال والأخلاق والعقائد ولا يفرق بين المشقى والمسعد كما لا يستقل بدرك خواص الأدوية والعقاقير ولكنه إذا عرف فهم وصدق وانتفع بالسماع فيجتذب الهلاك ويقصد المسعد كما ينتفع بقول الطبيب في معرفة الداء والدواء ثم كما يعرف صدق الطبيب بقرائن الأحوال وأمور أخر فكذلك يستدل على صدق الرسول عليه السلام بمعجزات وقرائن حالات فلا فرق.

فأما الشبهة الثانية وهو عدم تمييز المعجزة عن السحر وسخيل فليس

كذلك فان أحداً من العقلاء لم يجوز انتهاء السحر إلى إحياء الموتى وقلب العصا ثعباناً وفلق القمر وشق البحر وإبراء الأكمه والأبرص وأمثال ذلك القول الوجيزان هذا القائل إن ادعي أن كل مقدور لله تعالى فهو ممكن تحصيله بالسحر فهو قول معلوم الاستحالة بالضرورة وإن فرق بين فعل قوم وفعل قوم فقد تصور تصديق الرسول بما يعلم أنه ليس من السحر ويبقى النظر بعده في أعيان الرسل عليهم السلام وآحاد المعجزات وأن ما أظهروه من جنس ما يمكن تحصيله بالسحر أم لا ومهما وقع الشك فيه لم يحصل التصديق به ما لم يتحد به النبي على ملأ من أكابر السحرة ولم يمهلهم مدة المعارضة ولم يعجزوا عنه وليس الآن من غرضنا آحاد المعجزات.

وأما الشبهة الثالثة وهو تصور الاغواء من الله تعالى والتشكيك لسبب ذلك فنقول مهما علم وجه دلالة المعجزة على صدق النبي على أن ذلك مأمون عليه وذلك بأن يعرف الرسالة ومعناها ويعرف وجه الدلالة فنقول لو تحدى إنسان بين يدي ملك على جنده أنه رسول الملك اليهم وأن الملك أوجب طاعته عليهم في قسمة الأرزاق والاقطاعات فطالبوه بالبرهان والملك ساكت فقال أيها الملك إن كنت صادقا فيما ادعيته فصدقني بأن تقوم على سريرك ثلاث مرات على التوالي وتقعد على خلاف عادتك فقام الملك عقيب التماسه على التوالي ثلاث مرات ثم قعد حصل للحاضرين علم ضروري بأنه رسول الملك قبل أن يخطر ببالهم أن هذا الملك من عادته الإغواء أم يستحيل في حقه ذلك بل لو قال الملك صدقت وقد جعلت رسولا ووكيلا لعلم أنه وكيل ورسول فإذا خالف العادة بفعله كان ذلك كقوله أنت رسولي وهذا ابتداء نصب وتولية وتفويض ولا يتصور الكذب في التفويض وإنما يتصور في الأخبار والعلم ويكون هذا تصديقاً وتفويضاً ضروريا ولذلك لم ينكر أحد صدق الأنبياء

من هذه الجهة بل أنكروا كون ما جاء به الأنبياء خارقا للعادة وحملوه على السحر والتلبيس أو أنكروا وجود رب متكلم آمر ناه مصدق مرسل فأما من اعترف بجميع ذلك واعترف بكون المعجزة فعل الله تعالى حصل له العلم الضروري بالتصديق فإن قيل فهب أنهم رأوا الله تعالى بأعينهم وسمعوه بآذانهم وهو يقول هذا رسولي ليخبركم بطريق سعادتكم وشقاوتكم فما الذي يؤمنكم أنه أغوى الرسول والمرسل اليه وأخبر عن المشقى بأنه مسعد وعن المسعد بأنه مشق فإن ذلك غير محال إذا لم تقولوا بتقبيح العقول بل لو قدر عدم الرسول ولكن قال الله تعالى شفاها وعياناً ومشاهدة نجاتكم في الصوم والصلاة والزكاة وهلاككم في تركها فيم نعلم صدقه فلعله يلبس علينا ليغوينا ويهلكنا فإن الكذب عندكم ليس قبيحاً لعينه وإن كان قبيحاً فلا يمتنع على الله تعالى ما هو قبيح وظلم وما فيه هلاك الخلق أجمعين.

والجواب: أن الكذب مأمون عليه فإنه إنما يكون في الكلام وكلام الله تعالى ليس بصوت ولا حرف حتى يتطرق اليه التلبيس بل هو معنى قائم بنفسه سبحانه فكل ما يعلمه الإنسان يقوم بذاته خبر عن معلومه على وفق علمه ولا يتصور الكذب فيه وكذلك في حق الله تعالى وعلى الجملة الكذب في كلام النفس محال وفي ذلك الامن عما قالوه وقد اتضح بهذا أن الفعل مهما علم أنه فعل الله تعالى وأنه خارج عن مقدور البشر واقترن بدعوى النبوة حصل العلم الضروري بالصدق وكان الشك من حيث الشك في أنه مقدور البشر أم لا فإما بعد معرفته كونه من فعل الله تعالى لا يبقى للشك مجال أصلا ألبته فان قيل فهل يجوزون الكرامات قلنا اختلف الناس فيه والحق أن ذلك جائز فإنه يرجع إلى خرق الله تعالى العادة بدعاء إنسان أو عند حاجته وذلك مما لا يستحيل في نفسه لأنه ممكن ولا يؤدي إلى محال آخر فإنه لا يؤدي إلى بطلان

المعجزة لأن الكرامة عبارة عما يظهر من غير اقتران التحدي به فإن كان مع التحدي فإنا نسميه معجزة ويدل بالضرورة على صدق المتحدي وإن لم تكن دعوى فقد يجوز ظهور ذلك على يد فاسق لأنه مقدور في نفسه.

فإن قيل: فهل من المقدور إظهار معجزة على يد كاذب.

قلنا: المعجزة مقرونة بالتحدي نازلة منزلة قوله سبحانه صدقت وأنت رسول وتصديق الكاذب محال لذاته وكل من قال له أنت رسولي صار رسولا وخرج عن كونه كاذباً فالجمع بين كونه كاذباً وبين ماينزل منزلة قوله أنت رسولي محال لأن معنى كونه كاذباً أنه ما قيل له أنت رسولي ومعنى المعجزة أنه قيل له أنت رسولي فإن فعل الملك على ما ضربنا من المثال كقوله أنت رسولي بالضرورة فاستبان أن هذا غير مقدور لأنه محال والمحال لا قدرة عليه فهذا تمام هذا القطب ولنشرع في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ وإثبات ما أخبر هو عنه والله أعلم.

القطب الرابع وفيه أربعة أبواب

الباب الأول: في إثبات نبوة نبينا ﷺ.

الباب الثاني: في بيان أن ما جاء به من الحشر والنشر والصراط والميزان وعذاب القبر حق وفيه مقدمة وفصلان.

الباب الثالث: فيه نظر في ثلاثة أطراف.

الباب الرابع: في بيان من يجب تكفيره من الفرق ومن لا يجب والإشارة إلى القوانين إلى ينبغي أن يعول عليها في التكفير وبه اختتام الكتاب.

الباب الأول

في إثبات نبوة نبينا محمدصلى الله عليه وسلم.

وإنما نفتقر إلى إثبات نبوته على الخصوص وعلى ثلاثة فرق:

١ـ الفرقة الأولى: العيسوية حيث ذهبوا إلى أنه رسول إلى العرب فقط لا إلى غيرهم وهذا ظاهر البطلان فإنهم اعترفوا بكونه رسولا حقاً ومعلوم أن الرسول لا يكذب وقد ادعى هو أنه رسول مبعوث إلى الثقلين وبعث رسوله إلى كسرى وقيصر وسائر ملوك العجم وتواتر ذلك منه فما قالوه محال متناقض.

٢ـ الفرقة الثانية: اليهود فإنهم أنكروا صدقه لا بخصوص نظر فيه وفي معجزاته بل زعموا أنه لانبيَّ بعد موسى عليه السلام فأنكروا نبوة محمد وعيسى عليهما السلام فينبغي أن تثبت عليهم نبوة عيسى لأنه ربما يقصر فهمهم عن درك إعجاز القرآن ولا يقصرون عن درك إعجاز إحياء الموتى وإبراء الكمه والأبرص فيقال لهم ما الذي حملكم على الفرق بين من يستدل على صدقه بإحياء الموتى وبين من يستدل بقلب العصا ثعباناً ولا يجدون إليه سبيلا إلاّ أنهم ضلوا بشبهتين.

إحداهما: قولهم النسخ محال في نفسه لأنه يدل على البدء والتغيير وذلك محال على الله تعالى.

والثانية: لفهم بعض الملحدة أن يقولوا قد قال موسى عليه السلام: «عليكم بديني ما دامت السموات والأرض» وأنه قال: «إني خاتم

الأنبياء».

أما الشبهة الأولى فبطلانها بفهم النسخ وهو عبارة عن الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت المشروط استمراره بعد لحقوق خطاب يرفعه وليس من المحال أن يقول السيد لعبده قم مطلقاً ولا يبين له مدة القيام وهو يعلم أن القيام مقتضى منه إلى وقت بقاء مصلحته في القيام ويعلم مدة مصلحته ولكن لا ينبه عليها ويفهم العبد أنه مأمور بالقيام مطلقاً وأن الواجب الاستمرار عليه أبداً إلا أن يخاطبه السيد بالقعود فإذا خاطبه بالقعود قعد ولم يتوهم بالسيد أنه بدا له أو ظهرت له مصلحة كان لا يعرفها والآن قد عرفها بل يجوز أن يكون قد عرف مدة مصلحة القيام وعرف أن الصلاح في أن لا ينبه العبد عليها ويطلق الأمر له إطلاقاً حتى يستمر على الامتثال ثم إذا تغيرت مصلحته أمره بالقعود.

فهكذا ينبغي أن يفهم اختلاف أحكام الشرائع فإن ورود النبي ليس بناسخ لشرع من قبله بمجرد بعثته ولا في معظم الأحكام ولكن في بعض الأحكام كتغير قبلة وتحليل محرم وغير ذلك وهذه المصالح تختلف بالأعصار والأحوال فليس فيه ما يدل على التغير ولا على الإستبانة بعد الجهل ولا على التناقض ثم هذا إنما يستمر لليهود إذ لو اعتقدوا أنه لم يكن شريعة من لدن آدم إلى زمن موسى وينكرون وجود نوح وإبراهيم وشرعهما ولا يتميزون فيه عمن ينكر نبوة موسى وشرعه وكل ذلك إنكار ما علم على القطع بالتوتر.

وأما الشبهة الثانية: فسخيفة من وجهين:

أحدهما: أنه لو صح ما قالوه عن موسى لما ظهرت المعجزات على يد عيسى فإن ذلك تصديق بالضرورة فكيف يصدق الله بالمعجزة من يكذب موسى وهو أيضاً مصدق له أفتنكرون معجزة عيسى وجوداً أو

تنكرون إحياء الموتى دليلا على صدق المتحدى فإن أنكروا شيئاً منه لزمهم في شرع موسى لزوماً لا يجدون عنه محيصاً وإذا اعترفوا به لزمهم تكذيب من نقل اليهم من موسى عليه السلام قوله إني خاتم الأنبياء[الوجه الثاني][(١)] أن هذه للشبهة. إنما لقنوها بعد بعثة نبينا محمد عليه السلام وبعد وفاته ولو كانت صحيحة لاحتج اليهود بها وقد حملوا بالسيف على الإسلام وكان رسولنا عليه السلام مصدقا بموسى عليه السلام وحاكما على اليهود بالتوراة في حكم الرجم وغيره فلا عرض عليه من التوراة ذلك وما الذي صرفهم عنه ومعلوم قطعاً أن اليهود لم يحتجوا به لأن ذلك لو كان لكان مفحما لا جواب عنه ولتواتر نقله ومعلوم أنهم لم يتركوه مع القدرة عليه ولقد كانوا يحرصون على الطعن في شرعه بكل ممكن حمايته لدمائهم وأموالهم ونسائهم فإذا ثبت عليهم نبوة عيسى أثبتنا نبوة نبينا عليه السلام بما نثبتها على النصارى.

٣ـ الفرقة الثالثة: وهم مجوزون النسخ ولكنهم منكرون نبوة نبينا من حيث إنهم ينكرون معجزته في القرآن وفي إثبات نبوته بالمعجزة طريقان: الأول التمسك بالقرآن فإنا نقول لا معنى للمعجزة إلا ما يقترن بتحدي النبي عند إستشهاده على صدقه على وجه يعجز الخلق عن معارضته وتحديه على العرب مع شغفهم بالفصاحة وإغراقهم فيها متواتر وعدم المعارضة معلوم إذ لو كان لظهر فإن أرذل الشعراء لما تحدوا بشعرهم وعورضوا ظهرت المعارضات والمناقضات الجارية بينهم فإذن لا يمكن إنكار تحديه بالقرآن ولا يمكن إنكار اقتدار العرب على طريق الفصاحة ولا يمكن إنكار حرصهم على دفع نبوته بكل ممكن حماية لدينهم ودمهم ومالهم وتخلصا من سطوة المسلمين وقهرهم ولا يمكن

---

(١) ساقطة من المطبوعة.

إنكار عجزهم لأنهم لو قدروا لفعلوا فإن العادة قاضية بالضرورة بأن القادر على دفع الهلاك عن نفسه يشتغل بدفعه ولو فعلوا لظهر ذلك ونقل فهذه مقدمات بعضها بالتواتر وبعضها بجاري العادات وكل ذلك مما يورث اليقين فلا حاجة إلى التطويل ويمثل هذا الطريق تثبت نبوة عيسى ولا يقدر النصراني على إنكار شيء من ذلك فإنه يمكن أن يقابل بعيسى فينكر تحديه بالنبوة أو استشهاده باحياء الموتى أو وجود إحياء الموتى أو عدم المعارضة أو يقال عورض ولم يظهر وكل ذلك مجاحدات لا يقدر عليها المعترف بأصل النبوات فإن قيل ما وجه إعجاز القرآن قلنا الجزالة والفصاحة مع النظم العجيب والمنهاج الخارج عن مناهج كلام العرب في خطبهم وأشعارهم وسائر صنوف كلامهم والجمع بين هذا النظم وهذه الجزالة معجزة خارج عن مقدور البشر نعم ربما يرى للعرب أشعار وخطب حكم فيها بالجزالة وربما ينقل عن بعض من قصد المعارضة مراعاة هذا النظم بعد تعلمه من القرآن ولكن من غير جزالة بل مع ركاكة كما يحكى عن ترهات مسيلمة الكذاب حيث قال الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل فهذا وأمثاله ربما يقدر عليه مع ركاكة يستغثها الفصحاء ويستهزئون بها وأما جزالة القرآن فقد قضى كافة العرب منها العجب ولم ينقل واحد منهم تشبث بطعن في فصاحته فهذا إذاً معجـز وخارج عن مقدور البشر من هذين الوجهين أعني من اجتماع هذين الوجهين.

فإن قيل: لعل العرب اشتغلت بالمحاربة والقتال فلم تعرج على معارضة القرآن ولو قصدت لقدرت عليه أو منعتها العوائق عن الاشتغال به.

والجواب أن ماذكروه هوس فان دفع تحدي المتحدي بنظم كلام

أهون من الدفع بالسيف مهما جرى على العرب من المسلمين بالأسر والقتل والسبي وشن الغارات ثم ما ذكروه غير دافع غرضنا فإن انصرافهم عن المعارضة لم يكن إلا بصرف من الله تعالى والصرف عن المقدور المعتاد من أعظم المعجزات.

فلو قال نبي آية صدقي أني في هذا اليوم أحرك أصبعي ولا يقدر أحد من البشر على معارضتي فلم يعارضه أحد في ذلك اليوم ثبت صدقه وكان فقد قدرتهم على الحركة مع سلامة الأعضاء من أعظم المعجزات وأن فرض وجود القدرة ففقد داعيتهم وصرفهم عن المعارضة من أعظم المعجزات مهما كانت حاجتهم ماسة إلى الدفع باستيلاء النبي على رقابهم وأموالهم وذلك كله معلوم على الضرورة فهذا طريق تقدير نبوته عل النصارى مهما تشبثوا بإنكار شيء من هذه الأمور الجليلة فلا تشتغل إلا بمعارضتهم بمثله في معجزات عيسى عليه السلام.

أن تثبت نبوته بجملة من الأفعال الخارقة للعادات التي ظهرت عليه كانشقاق القمر ونطق العجماء وتفجر الماء من بين أصابعه وتسبيح الحصى في كفه وتكثير الطعام القليل وغيره من خوارق العادات وكل ذلك دليل على صدقه.

فإن قيل: آحاد هذه الوقائع لم يبلغ نقلها مبلغ التواتر.

قلنا ذلك أيضاً أن سلم فلا يقدح في الغرض مهما كان المجموع بالغاً مبلغ التواتر وهذا كما أن شجاعة علي رضوان الله عليه وسخاوة حاتم معلومان بالضرورة على القطع تواتراً وآحاد تلك الوقائع لو تثبت تواتراً ولكن يعلم من مجموع الآحاد على القطع ثبوت صفة الشجاعة والسخاوة فكذلك هذه الأحوال العجيبة بالغة جملتها مبلغ التواتر لا يستريب فيها مسلم أصلاً.

فإن قال قائل من النصارى: هذه الأمور لم تتواتر عندي لا جملتها ولا آحادها. ولو انحاز يهودي إلى قطر من الأقطار ولم يخالط النصارى، وزعم أنه لم تتواتر عنده معجزات عيسى وإن تواترت فعلى لسان النصارى وهم متهمون به فبماذا ينفصلون عنه ولا انفصال عنه إلا أن يقال ينبغي أن تخالط القوم الذين تواتر ذلك بينهم حتى يتواتر ذلك إليك فإن الأصم لا تتواتر عنده الأخبار وكذا المتصامم فهذا أيضاً عذرنا عند إنكار واحد منهم التواتر على هذا الوجه.